تقرير عن أشغال اجتماع وزير التربية الوطنية بالفرع الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم – سوس ماسة درعة

انعقد بعمالة تزنيت اجتماع بين وزير التربية الوطنية ووفد من الفرع الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم بجهة سوس ماسة درعة يوم الأربعاء 19 دجنبر 2012، بعد انتهاء أشغال المجلس الإداري للأكاديمية.

افتتح الوزير اللقاء بالتأكيد على موقف الحياد من الصراع الدائر داخل الجامعة الوطنية للتعليم، وتعهد باستقبال المكتب الوطني مباشرة بعد الانتهاء من اجتماعات المجالس الإدارية – أي في غضون شهر يناير2013. ثم انتقل إلى إعطاء تعليماته الصارمة إلى مدير الأكاديمية وسائر نواب الجهة بضرورة فتح قنوات التواصل مع الأجهزة الشرعية للجامعة جهويا وإقليميا، باعتبارها نقابة ذات تمثيلية، وألا يبث في أي موضوع يخص الشغيلة التعليمية إلا بعد الاجتماع بهياكلها الإقليمية أو الجهوية.

وبعد أن تم تقديم أعضاء وفد الجامعة من طرف نائب الكاتب الجهوي (حسن الحيموتي)، والذين بلغ عددهم 17 عضوا يمثلون فروع كل من أكادير انزكان تارودانت شتوكة أيت باها وتزنيت وسيدي إفني، إلى جانب ممثلي بعض الفئات المناضلة داخل الجامعة (المبرزون – الدكاترة – حملة الماستر 2012 – المجازون 2012- العرضيون المدمجون - تنسيقية العالم القروي بأكادير- أطر التوجيه والتخطيط التربويين)، تدخل الكاتب الجهوي (مولود محبوب) ليشكر الوزير على ملاحظاته التي أبداها بخصوص الحضور الوازن لمناضلي الجامعة أمام مقر انعقاد المجلس الإداري بتزنيت، كما هو الشأن بباقي الأكاديميات، وبمستوى التنظيم المميز لإطارنا، ثم انتقل إلى المطالبة باعتذار رسمي من مدير الأكاديمية الذي تعامل مع مناضلي الجامعة بأسلوب لا يليق بمسؤول جهوي عن قطاع التربية والتكوين. وبعدها أكد على المواقف الثابتة للجامعة الوطنية للتعليم الساعية إلى المساهمة في الرفع من مستوى المنظومة التعليمية ببلادنا، والتشبث بإعمال مبدأي المساءلة والمحاسبة تجاه كل مسؤول إقليمي أو جهوي أو وطني.

وبعد ذلك انتقل الكاتب الجهوي إلى استعراض بعض مظاهر سوء التدبير التي طبعت أداء الأكاديمية وكانت موضوع بيانات الجامعة من قبيل الحركة الجهوية – عدم معالجة الطعون – الحركة الإدارية الجهوية والتأويلات المزاجية للمذكرة المنظمة لهذه الحركة من طرف الأكاديمية.

توالت بعد ذلك تدخلات بعض أعضاء وفد الجامعة الوطنية للتعليم، كفرع أكادير (فضائح الحركة الانتقالية المحلية لموسم 2009 التي أعيدت سنة 2012 تكديس الفائض بالوسط الحضري ومفاقمة الخصاص بالعالم القروي والاستمرار في نفس النهج مع مدرسة. كم، وتعويض الخصاص بدرسي التربية غير النظامية مما يشكل تبذيرا للمال العام)، وفرع سيدي إفني الذي وقف عند ضحايا تقسيم الإقليم وعند الاختلالات التي يعرفها التسيير الإداري والتربوي بهذه النيابة)، و انزكان (التي يساهم سوء التخطيط في تعميق أزمة القطاع، وأبرز مثال على ذلك إعدادية أبي فراس الحمداني التي خرجت إلى الوجود في شتنبر 2009 ولازالت إلى يومنا هذا تشتغل بنصف طاقتها الاستيعابية هذا في الوقت الذي يعاني فيه وسط أيت ملول من الاكتظاظ والعمل بالبناء المفكك، هذا بالإضافة إلى ما يعرفه الثانوي التأهيلي من خصاص فظيع، وما تعيشه بعض الثانويات التأهيلية من أوضاع كارثية).

بعد ذلك تدخل ممثلو بعض الفئات كالمبرزون والدكاترة وحملة الماستر والمجازون المقصيون من الترقي وأطر التوجيه والتخطيط وممثلة المرأة الموظفة في قطاع التعليم التابعة للجامعة الوطنية للتعليم.

في الختام تسلم السيد وزير التربية الوطنية من ممثل الجامعة الوطنية للتعليم ملفا كاملا عن مجمل القضايا والمشاكل والاختلالات التي تم رصدها .